بتاريخ 23 جمادى الاول 1445
الاوامر

الجلسة 36

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تعميقُ الحوار حولَ آيةِ الرتق

إن ظهور آية الرتق: أولم يرَ الذين كفروا أنَّ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ كٰانَتٰا رَتْقاً فَفَتَقْنٰاهُمٰا وجعلنا من الماء كل شيئ حيّ، أفلا يؤمنون. يَدعمُ القاعدةَ الرئيسيّة الفلسفيّة: أن بسيطَ الحقيقة هو كلُ الأشياء. و أما وجه الترابط ما بين الآية و القاعدة فقد نقّحَه الأسفارُ بأن الرتق هو الانسدادُ بحيث ينضمّ و يندمِجُ بعضُه إلى بعضه الآخر، و لهذا فإنّ الشيئَ الأوليّ المكنون في الذات الإلهيّ كان مُنسدّاً في ذاتِ الله ثم انفتَق و انشقّ من وجود الباري تعالى فاكتسبَ وجوداً ماديّاً دنيويّاً.

إذن فالآية لا تتلخّص في الماديات بل تعُمّ المجرّدات المرموزةَ، و ذلک نظراً إلى تعبيرِها الكنائيّ بحيث أرادت أن تُشيرَ من خلال كلمة "السماوات و الأرض" إلى مُطلق الوجود الذي قد غطّى كافةَ الوجودات العالميّةِ المُتناثرة من المجرّدات و المادّيات.

مُلاحظتان تجاه صاحب الميزان

1. لقد ترجَم صاحبُ الميزان لفظةَ "الرتق" بمعنى التصاق السماوات مع الأرضين ثُم انفَتَقت و تفتّحت، و هذا يدلّ بأنهما آنذاک كانتا شيئاً واحداً ثم انفصلَتا، إلا أن هذه الترجُمة تُضادُّ ظاهر الآيةِ و الروايةِ و خلاف الرواية الواردة ضمن الكافي عن الباقر عليه السلام:

أنّه سُئل عن هذه الآية فقال عليه السلام: فلعلّک تزعُم أنّهما كانتا رتقاً مُلتزِقَتان مُلتصِقتان ففُتِقَت إحداهما من الأخرى، فقال نعم، فقال عليه السلام: استغفر ربّک فانّ قول اللّه عزّ و جلّ: كٰانَتٰا رَتْقاً، كانت السّماءُ رتقاً لا تُنزّل المطرَ و كانت الأرض رَتقا (منضمّةً بنفسها) لا تُنبِت الحبَّ فلمّا خلق اللّه الخلق و بثّ فيهٰا من كلّ دابّة فتق السّماءَ بالمطر و الأرض بنبات الحبّ.

فسيراً مع تفسير الرواية المذكورة، قد صرّحت اللغاتُ بأن الرتق يعني المُنسد المجتمِع بنفسه، لا الانضمام بشيئ آخر، و لهذا فيَنحلُّ الرَتق لكل واحد أي قد رَتقَ سبحانه السماءَ رتقاً و رتقَ الأرض رتقاً لأنهما كانتا مُنسدتين و منضمّتين في وجود الله تعالى ثم تجزَّئت عن الوجود البسيط و تركّبت تناسباً مع عالم الدنيا، نظير قولک: كان زيدٌ و عمروٌ أديباً، أي كلُ واحدٍ منهما يُعدّ أديباً.

2. و الخطأ التالي الصادر من صاحب الميزان هو أنه قد زعمَ قائلاً: إن الآية توَدّ الإجابةَ على مُعتقد الكفّار الوَثنيّين بأن الله هو الخالق و لكنّ التدبيرَ بيد الأصنام، بينما قد أجابَهم الله تعالى بأن الخلقةَ تُلازم التدبيرَ، فلا يَنفكّان، و لهذا قد خلقهم و أوجدهم بالرتق ثم فَتقَهم بالتدبير، و إليک نصَّ عبارته:

المراد بالذين كفروا ـ بمقتضى السياق ـ هم الوثنيون حيث يفرقون بين الخلق و التدبير بنسبة الخلق إلى الله سبحانه و التدبير إلى الآلهة من دونه و قد بين خطأهم في هذه التفرقة بعطف نظرهم إلى ما لا يرتاب فيه من فتق السماوات و الأرض بعد رتقهما فإن في ذلك خلقا غير منفك عن التدبير، فكيف يمكن قيام خلقهما بواحد و قيام تدبيرهما بآخرين.[1]

إلا أن تفسيرَه يُضادّ ظاهرَ الآية القائلةِ بأن كل واحدةٍ من السماوات و الأرض قبلَ الخلقة كانت رَتقاً ثم فتقَهما فأصبحتا حادِثَتينِ ذاتَ فعّاليّة، فلم يَنطرِح موضوعُ التدبير ضمن الآية بل المتبادَرُ من مجموع الآية هي مسألةُ الخلقة و الإيجاد من خلال تعبيره تعالى: بالرتق و الفتق، فإنهما من نمط الخلقة لا من نمط التدبير و التنظيم.

العود إلى عينيّة الصفات مع الذات

و انطلاقاً من قاعدة: إنّ بسيطَ الحقيقة هو كلُ الأشياء. نقول بأن الله كلُه الوجودُ بل هو كلُ حقائقِ الوجودات أيضاً و لكن لا بحدودِها الظاهري و نواقصها و شوائبِها، بل هو تعالى يُعدّ مَبدءاً لحقائقِها، و أما تلك النواقص و الحدود فهي من مُتطلَّبات هذه الحياة الدنيّةِ المادّية، ذاتِ الأجزاء و التركيب، و ليس كذلك حقيقتُها، و لهذا نحن قد ركّزنا الأذهان إلى ما قبل خلقةِ المادّيات بحيث كان وجودُها رتقاً و مندرجاً آنذاك ضمنَ وجودِ الله تعالى؛ فبالتالي لا ضيرَ لكي نعتقدَ بأن وجودَ الله تعالى قد احتوى على حقائِقها الوجوديّة النوريّة المقتَبَسَة من أصل وجود الله النوريّ.

و قد استدل الأسفار على عينية الصفات الذاتية مع الذات الإلهيّ، قائلاً:

الأول أن هذه الصفات الكمالية كالعلم و القدرة و غيرهما لو كانت زائدة على وجود ذاته لم يكن ذاته في مرتبة وجود ذاته مصداقا لصدق هذه الصفات الكمالية فيكون ذاته بنفس ذاته عاريةً عن معاني هذه النعوت فلم يكن مثلا في حد ذاته بذاته عالما بالأشياء قادرا على ما يشاء و التالي باطل لأن ذاته مبدأ كل الخيرات و الكمالات فكيف يكون ناقصا بذاته مستكملا بغيره فيكون للغير فيه تأثير فيكون منفعلا من غيره و إنه فاعل لما سواه فيلزم تعدد جهتي الفعل و الانفعال و هو محال فكذا المقدم و أما لوازم الماهيات فهي ليست أمورا كمالية حتى يلزم من لزومها للماهية ـ أن يستفيد الماهية منها كمالا فيلزم الإفادة و الاستفادة الموجبتان لتكثر الجهتين في الذات الواحدة بل هي أمور اعتبارية من توابع الماهية.[2]

استعراضُ الأسفار لمقالةِ أمير المؤمنين(عليه السلام)

و قد وقع في كلام مولانا و إمامنا مولى العارفين و إمام الموحدين ما يدل على نفي زيادة الصفات لله تعالى بأبلغ وجه و آكده حيث قال في خطبة من خطبه المشهورة ـ: أول الدين معرفته و كمال معرفته التصديق به و كمال التصديق به توحيده و كمال توحيده الإخلاص له و كمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف و شهادة كل موصوف أنه غير الصفة ـ فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه و من قرنه فقد ثناه و من ثناه فقد جزأه و من جزأه فقد جهله و من جهله فقد أشار إليه و من أشار إليه فقد حده و من حده فقد عده و من قال فيم فقد ضمنه و من قال على م فقد أخلى منه انتهى كلامه المقدس على نبينا و عليه و آله السلام و الإكرام.

و هذا الكلام الشريف مع وِجازته (و ملخّص) متضمّنٌ لأكثر المسائل الإلهية ببراهينها ـ و لنُشِر إلى نبذ من بيان أسراره و أنموذج من كنوز أنواره.[3]

---

[1] الميزان في تفسير القرآن، ج14، ص: 278.

[2] الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، قم ـ ايران، مكتبة المصطفوي، جلد: ۶، صفحه: ۱۳۳.

[3] الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، قم ـ ايران، مكتبة المصطفوي، جلد: ۶، صفحه: ۱۳۵.